مصر المتمددة ومصر المنكفئة

عبد المنعم علي عيسى

خجولة هي المواقف المصرية تجاه قضايا المنطقة وتجاه الأزمة السورية تحديداً، وعلى الرغم من أن العلاقة السورية المصرية لم تنقطع حتى بعد أن أعلن الرئيس المصري السابق محمد مرسي عن قطعها، ذلك الإعلان الذي تنبأ بالنهاية، فهو لم يبق بعده أكثر من ثمانية عشر يوماً لا غير كأن بحقائق التاريخ تريد أن تسجل أن من لا يملك فليس له أن يتصرف.

يقول الكاتب الراحل محمد حسنين هيكل: إنه وفي إحدى لقاءاته مع وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر التي جرت في أعقاب حرب ١٩٧٣ وقبيل توقيع اتفاقيات فك الاشتباك العام ١٩٧٤ أن هذا الأخير كان قد طلب إليه عندما يتحدث أن يتحدث عن مصر وحدها دونما ذكر لأي دولة أخرى، عندها أجابه هيكل: إن مصر هذه التي تريدونها وحدها معراة من ثقلها، ودورها العربي هي التي تحتاج إليكم، أما مصر الممثلة لطموحات الشارع العربي وكذا لدوله أو كياناته، فأنتم الذين تحتاجون اليها.

لربما تختصر هذه الحادثة الجيوبوليتك المصري كله على مر المراحل، فمصر لم تكن يوماً دولة موارد وإنما كانت دولة دور وحراك، ولربما من المهم هنا الإشارة إلى أن مصر عندما كانت تلعب دورها الإقليمي الذي تتيحه لها عوامل التاريخ وعوامل الجغرافيا في المرحلة الناصرية، كان الاقتصاد المصري يمر بأفضل حالاته والمستوى المعيشي المصري جيد كما كانت العقود وكبرى الشركات العالمية هي التي تتهافت عليها لا العكس، أما مصر التي تخلت عن دورها ومحيطها وانكفأت وراء حدودها زمن أنور السادات وحسني مبارك ومن تلاهما، فمصر هذه مديونة بأرقام خيالية والمستوى المعيشي فيها ينتظر تأخر الجرعة الداعمة لأسابيع فقط لينفجر إن هي تأخرت على الرغم من وعود الرخاء والازدهار التي استطاع كيسنجر، وكذلك رئيس مجلس إدارة بنك تشيز مانهاتن العملاق ديفيد روكفلر، إقناع السادات بها.

بعد حادثة المنصة واغتيال السادات في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، استمر الانكفاء أيضاً لثلاثة عقود، هي مدة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك على الرغم من أنها شهدت عودة مصر إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٩، إلا أن تلك العودة لم تكن بخطوط حمر فقط، وإنما كانت بأثقال يصعب عبرها التفكير حتى بالنزوع إلى محيطها العربي وتفعيل دورها من خلاله، وما حدث فيما بعد هو أن تلك الانكفاءة لم تعد كافية كما يبدو زمن الأعاصير والأزمات، فكانت قطيعة مرسي في ١٥ حزيران ٢٠١٣ التي تعتبر بحق كامب ديفيد ثانية، بكل حيثياتها ومفاعيلها، لتستمر تلك الحالة وإن كان بصباغ آخر وألوان مختلفة، في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، فالعلاقة الأمنية لم تنقطع ناهيك عن بقاء علاقات هي بين السياسية والاقتصادية، لكن بمستوى منخفض ولا يليق بعلاقة أزلية على مر التاريخ، حتى أنها كانت في العديد من المراحل والأزمات، الرهان الأخير لوقف مسلسل الانهيارات التي تشهدها المنطقة، يقول الخطاب شبه الرسمي المصري في تبرير هذه النمطية من العلاقات: إن عودة العلاقة المصرية السورية إلى سابق عهدها هو أمر دونه معوقات كبرى وأزمات لا مصلحة لمصر بإيقاظها، وفي ذلك إشارة إلى حالة احتياج مصرية للرافعة المالية السعودية بدرجة كبرى، والتي لا يمكن خسارتها تحت أي ظرف من الظروف فهي الكفيلة، يتابع هؤلاء، بوقف تداعي الانهيار الاقتصادي المصري البادئ مع «الربيع العربي» والمستمر حتى الآن، وليس سراً، يضيف أصحاب الرؤيا السابقة، إن تلك الدفوعات السعودية لا بد لها من أثمان سياسية ولا يخفى على أحد موقف المملكة من النظام السوري وسعيها المستميت لإسقاطه، ناهيك، والكلام لا يزال للخطاب نفسه، عن وجود مخاطر هائلة تحدق بمصر داخلية وخارجية وتتربص بها العديد ممن «جيوبهم ممتلئة» ولا يعرفون كيف يصرفون أموالهم أو كيف يمكن لهم استخدام «البوتوكس» لتضخيم الذات أو الدور؟ ولربما كان القولان هما غاية في الدقة خصوصاً في ظل عالم باتت تحكمه براغماتية مفرطة أو مطلقة، إلا أنهما لا يتركان حيزاً كبيراً لعوامل أخرى هي بالمطلق أهم بكثير من تلك المخاطر المحدقة على أهميتها.

نشرت صحيفة «الوطن» المصرية في ٨ تشرين الأول ٢٠١٣ تقريراً قالت فيه: إن وصول محمد مرسي إلى السلطة يعتبر الإنجاز الأكبر لـCIA واللافت أن مرسي الذي كان قد اعتقل في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١١ ، أي بعد يومين من قيام ثورة ٢٥ يناير، بتهمة التخابر مع دولة أجنبية، كان ملفه الأمني عشية وصوله إلى السلطة ٢٤ حزيران ٢٠١٢ يخلو تماماً من أي تهمة أو جناية، وهو ما يشير إلى حالة كارثية قد لحقت بالعديد من مؤسسات الدولة المصرية العميقة بدءاً من مجلس الأمن القومي المصري وصولاً إلى المخابرات العامة المصرية بأفرعها العديدة، وبمعنى آخر أن الاختراق الحاصل لتلك المؤسسات دفعة واحدة وعلى أعلى المستويات، ما كان له أن يحصل لو بقي جهاز واحد من تلك المؤسسات التي تهتم بالأمن القومي المصري غير مخترق، وإلا لما حدث ما حدث فقد كان باستطاعة هذا الجهاز الافتراضي الأخير أن يرمي بقنبلته تلك في بحيرة الشارع المصري التي لم تكن راكدة محملاً إياه مسؤولية تاريخية انطلاقاً من أنه لا يستطيع حملها لأن الجميع كانوا قد قطعوا وشائجها، المهم هو أن الثمار كانت قد بدأت تتساقط في «الحرج» الأميركي واحدة تلو الأخرى إلى أن تهاوت أثمنها عندما أعلن مرسي في خطاب متشنج بدا كل شيء فيه غير طبيعي عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق مساء يوم ١٥ حزيران ٢٠١٣.

ما نريد قوله: إن المخاطر المحدقة بمصر وسورية والمنطقة برمتها هي أهم بكثير من «الرافعة» السعودية ما دام الوجود هو المهدد، فهل يمكن الإيمان أو البحث عن رافعة اقتصادية لكيان غير موجود؟ وإذا ما كانت هذي الأخيرة لازمة بقوة في مرحلة من المراحل لأجل تثبيت أركان النظام فاليوم مضى ما يزيد على أربع سنوات على وجوده في السلطة، وهل ستكون تلك الرافعة لازمة للأبد؟ أم إن شعب وادي النيل العظيم يريد أن يعيش على «الصدقات» السعودية المدفوعة الثمن من الأمن والسيادة واستقلالية القرار؟ ثم إن التصدي لمخاطر الخارج، قصدوا به قطر وتركيا وهو حقيقي، سيكون بفعالية أكبر بما لا يقاس، إذا ما كانت العلاقة المصرية السورية في وضعها السليم.

إن أقسى ما يعبر عن تدهور الثقل المصري بدرجة مهينة غير مقبولة، كان قد تجلى في مساجلة جرت مؤخراً على قناة «الجزيرة» القطرية بين «باحث» قطري ونظير له مصري، كان فيها سؤال هذا الأخير لخصمه وهو يعتقد بأنه سوف يوجه ضربة قاضية له: هل يعقل أن تفكر دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على نصف مليون في السيطرة على بلد عملاق يزيد عدد سكانه على مئة مليون؟ أجاب سليل البداوة المغمسة أخيراً بالنفط: ولما لا؟ التاريخ يتحدث عن مئات التجارب التي استطاعت فيها شعوب قليلة السيطرة على شعوب تفوقها بعشرات المرات في عديدها! ثم أضاف: وقبل أن تسألني عن معقول آخر أقول لك إنه يتحدث أيضاً عن شعوب بدائية كانت قد استطاعت السيطرة على حضارات مترامية الأطراف!

الراجح اليوم هو أن قيود كامب ديفيد «الثانية» لا تزال هي الحاكمة بل لا تزال بكل مفاعيلها حاضرة وبقوة من مثل حالة الاختراق التي أدت إلى سجل عدلي نظيف لرئيس حكمته محكمة النقض المصرية يوم ١٦ من الجاري بالسجن مدى الحياة، لا تزال تلك الحالة ماثلة وأكبر دليل عليها هو أن أكبر الثمار المصرية التي كانت قد تهاوت في الحرج الأميركي لا تزال تلك الثمرة في الحرج إياه وهي لم تغادره، فالعلاقة مع مصر أكبر من أن تكون أمنية أو اقتصادية أو حتى سياسية، إنها علاقة مصير واتصال شرايين الدم بقلب واحد، كان أول ما قاله الزعيم المصري جمال عبد الناصر عشية الانفصال: «ليس مهماً أن تبقى سورية متحدة مع مصر إنما المهم أن تبقى سورية».

السعودية تعرض التوسط بين بغداد وأربيل.. وأردوغان سيبحث الأمر مع العبادي وترامب

المالكي: نحذر من إسرائيل ثانية في شمال العراق

حذر نائب رئيس الجمهورية العراقي نوري المالكي أمس الأحد لدى استقباله السفير الأميركي في بغداد من «قيام إسرائيل ثانية» في شمال العراق في إشارة إلى الاستفتاء المرتقب على استقلال إقليم كردستان في ٢٥ أيلول الحالي.

وأكد المالكي في بيان بعيد اجتماعه بالسفير دوغلاس سليمان ضرورة «إلغاء إجراء الاستفتاء لكونه غير دستوري ولا يصب في مصلحة الشعب العراقي عامة ولا لصالح الكرد خاصة».

وأضاف زعيم ائتلاف دولة القانون أكبر الكتل البرلمانية: «لن نسمح بقيام إسرائيل ثانية في شمال العراق»، محذراً «المطالبين بالاستفتاء من التداعيات الخطيرة التي سيخلفها هذا الإجراء على أمن وسيادة ووحدة العراق».

وأعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في حزيران الماضي، الخامس والعشرين من أيلول موعداً لإجراء استفتاء على استقلال الإقليم.

لكنه مع ذلك، أوضح في مناسبات عدة أن فوز معسكر الـ«نعم» في الاستفتاء، لا يعني إعلان الاستقلال على الفور، بل سيكون بداية لمفاوضات جدية وشاملة مع الحكومة المركزية في بغداد.

وإذ دعا المالكي إلى إجراء حوار بين الأطراف المعنية لحل المشاكل القائمة استناداً إلى الدستور، طالب قادة الإقليم بـ«احترام رغبة الشعب العراقي الرافض للاستفتاء وكذلك مواقف المجتمع الدولي التي جاءت منسجمة مع التطلعات الشعبية والوطنية».

وصدق برلمان الإقليم الجمعة على إجراء الاستفتاء في موعده المقرر.

وكانت الأمم المتحدة قدمت اقتراحاً لبارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق شامل حول مستقبل العلاقات بين بغداد وأربيل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات.

ورغم أن الزعيم الكردي أعاد التأكيد السبت، أن «لا إلغاء ولا تأجيل» للاستفتاء، إلا أنه ترك الباب موارباً أمام المفاوضات قائلاً: «إذا كان هناك بديل أفضل، فأهلاً وسهلاً».

إلى ذلك كشفت رئاسة كردستان، أمس، عن عرض السعودية التوسط وتهيئة الأجواء للحوار بين بغداد وأربيل، وقالت إن الوزير السعودي، ثامر السهبان، عرض الأمر، خلال لقائه رئيس الإقليم مسعود برزاني مساء السبت.

وأبدى السهبان، وفقاً للبيان، «استعداد بلاده للوساطة، وتهيئة الأجواء لإجراء حوار بين كردستان وبغداد لحل المشاكل بين الجانبين».

من جانبه، أشاد برزاني بـ«العلاقات المستمرة بين الرياض وكردستان»، مؤكداً أن «الإقليم لم يغلق أبواب الحوار».

ومن جهة أخرى، أفاد مصدر مطلع من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بأن الأحزاب الكردستانية اجتمعت ليل السبت في أربيل لبحث ودراسة المقترحات التي طرحها المجتمع الدولي حول الاستفتاء في إقليم كردستان العراق.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ) إن «ممثلي الأحزاب في إقليم كردستان قد درسوا لساعات طويلة المقترحات الدولية دراسة مستفيضة، وأعدوا ورقة مقترحات ومطالب لعرضها في الاجتماع مع رئيس الإقليم مسعود برزاني والمصادقة عليها وتقديمها للوفد الدولي».

ورفض المصدر إعطاء أي تفاصيل أخرى عن مضامين الورقة المعدة من الأحزاب الكردستانية.

ويعقد المجلس الأعلى لاستفتاء إقليم كردستان اليوم الإثنين، اجتماعاً للرد على مقترح دولي كحل بديل عن إجراء الاستفتاء.

وفي السياق ذاته اعتبر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أمس، أن استفتاء كردستان على الانفصال سيقسّم العراق، وقال إنه سيبحث هذا الأمر مع رئيس وزراء العراق حيدر العبادي في نيويورك الأسبوع الجاري.

وقال أردوغان للصحفيين قبل مغادرته البلاد متوجهاً إلى نيويورك، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة: إن أنقرة وبغداد متفقتان في الرأي بشأن الاستفتاء الذي سيقسم العراق، حسب قوله.

وقال الرئيس التركي: إن بغداد وأنقرة متفقتان على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية، مشيراً إلى رفض تركيا لعملية التوجيه الجارية لتقسيم العراق، موضحاً «سأجتمع مع بعض رؤساء الدول والحكومات، بمن فيهم رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب»، مشيراً إلى أنه يعلّق أهمية خاصة على ذلك.

ميدانياً، حررت القوات العراقية المشتركة أمس طريق الصكرة- عنه غرب محافظة الأنبار من إرهابيي تنظيم «داعش».

إلى ذلك أعلن الحشد الشعبي العراقي انطلاق عملية عسكرية مشتركة لتطهير وتمشيط مناطق شمال قضاء الدجيل جنوب محافظة صلاح الدين من إرهابيي «داعش».

(أ ف ب- روسيا اليوم- سانا- وكالات)

أنصار حزب الحركة القومية التركي يتظاهرون في اسطنبول ضد الاستفتاء في العراق (رويترز)

ترامب محور التظاهرات في واشنطن

قبل انتهاء السنة الأولى من تسلمه مقاليد الحكم في أميركا، شهدت واشنطن مسيرات وتجمعات جماهيرية لأنصار ومعارضي الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأطلق مؤيدوه على فعالياتهم اسم «أم جميع المظاهرات».

وعلى صفحات الفيسبوك، وصف مؤيدو الرئيس أنفسهم بالوطنيين الذين «يدعمون القيم والثقافة والتقاليد الأميركية وطبعا يدعمون الرئيس دونالد ترامب».

وقال هؤلاء: «الأمر يتعلق بوضع أميركا دائماً في المقدمة، وأن تكون الأولى، وفي حماية ودعم رئيس الدولة والدستور، وتوفير الخيرات لكل من يدافع عنهم».

وكان يخطط في البداية لمشاركة عدة آلاف في المسيرة، لكن الأمر اقتصر على المئات فقط، ساروا على طول شارع واشنطن المركزي - الممتد من مبنى الكونغرس الأميركي إلى النصب التذكاري للرئيس أبراهام لينكولن.

وفي الوقت نفسه، تحدثت شرطة واشنطن عن تجمع نحو عشرين متظاهرا بالقرب من البيت الأبيض، قالت إنهم طالبوا «بحماية الديمقراطية الأميركية» وإجراء تحقيق في ما يسمى بتدخل الاتحاد الروسي بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

روسيا اليوم

تركيا تحتج ضد ألمانيا ومظاهرات باسطنبول

أعلنت وزارة الخارجية التركية أنها استدعت سفير ألمانيا احتجاجاً على تظاهرة جرت السبت في مدينة كولونيا بغرب ألمانيا ونظمها، بحسب أنقرة، ناشطون مؤيدون للقضية الكردية مقربون من حزب العمال الكردستاني.

وقالت الوزارة في بيان «ندين السماح بتنظيم فعالية من جانب فروع منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في ألمانيا وترويجهم للإرهاب اليوم في كولونيا».

وانتقدت الوزارة السلطات الألمانية لأنها سمحت بأن ترفع خلال التظاهرة صوراً لعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون في تركيا.

وفي مدينة اسطنبول تظاهر عشرات آلاف الأتراك أمس للتعبير عن رفضهم إدراج النظام التركي مواد دينية متطرفة في مناهج التعليم.

من جهة أخرى أعلن مساعد سكرتير الناتو لشؤون الدبلوماسية العامة تاتشان إيلدم أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي عدم إطلاق تصريحات حادة حول انضمام تركيا إلى الاتحاد.

ورفض إيلدم القول بأن أنقرة لن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وأعرب إيلدم عن رأيه هذا خلال كلمة ألقاها في اللقاء السنوي لمجلس YES للمراقبة. وقال: «من المهم جداً أن ندرك حقيقة أنه عندما تسعى دولة ما للانضمام إلى الهياكل الأوروبية الأطلسية والأوروبية، يجب أن تبقى آفاق لذلك وإطار زمني معقول».. وأشار إلى أن تركيا تشهد تزايد السخط وخيبة أمل بسبب بطء المفاوضات حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وكالات

«فوربس»: قطر تقايض اليهود الموتى بلقاء اليهود الأحياء

نشرت مجلة الأعمال الأميركية «فوربس» تقريراً يكشف ما قالت إنها «طريقة غريبة» تلجأ إليها الدوحة لاستمالة اللوبي اليهودي في أميركا.

ونقلت المجلة عن قيادات يهودية أميركية أنهم تلقوا عرضاً يفيد باستعداد الدوحة لمقايضة لقاء الأمير تميم بن حمد آل ثاني لدى زيارته القريبة إلى نيويورك، بجثة الضابط الإسرائيلي «هادار غولدين»، الذي اختفى في غزة عام ٢٠١٤ وأعلنت حماس لاحقاً أنها قتلته، وجندي إسرائيلي آخر محتجز لدى حماس.

وقالت المجلة: إن أمير قطر، الذي لا يلتقي عادة إلا بكبار قادة الدول، يعتزم هذه المرة لقاء جمعيات الضغط اليهودية الأميركية، وذلك على هامش مشاركته في فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك التي تنطلق بعد أيام.

ويكشف التقرير أن قطر لجأت إلى المحامين نك موزن، الناشط اليهودي.

وتقول «فوربس»: إن موزن ألمح في حديث مع بعض القيادات اليهودية، إلى أنه في هذه المهمة لمساعدة أمير قطر ليحظى بدعم الحكومة الإسرائيلية، غير أن سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة نفى ذلك في حديث خاص للمجلة.

روسيا اليوم

الحكومة الفلسطينية مستعدة وتطلب توضيحات

«حماس» تستجيب لوساطة مصر وتحل حكومة غزة

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس» في بيان صباح أمس، أنها حلت اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعت حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع، لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً.

وجاء في البيان: «استجابة للجهود المصرية الكريمة، بقيادة جهاز المخابرات العامة المصرية التي جاءت تعبيراً عن الحرص المصري على تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وحرصاً على تحقيق أمل شعبنا الفلسطيني، في تحقيق الوحدة الوطنية، فإن حركة حماس تعلن: حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعوة حكومة الوفاق للقدوم إلى قطاع غزة لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً، والموافقة على إجراء الانتخابات العامة، إضافة إلى استعداد الحركة لتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة فتح، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١ وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار حوار تشارك فيه الفصائل الفلسطينية كافة الموقعة على اتفاق ٢٠١١».

وكان وفد حماس برئاسة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة الذي وصل قبل أسبوع إلى القاهرة، قد أجرى مباحثات مع رئيس المخابرات العامة خالد فوزي، على حين التقى وفد برئاسة القيادي في حركة فتح عزام الأحمد مسؤولين مصريين السبت.

يذكر أن «حماس» أعلنت عن تشكيل لجنتها الإدارية في آذار الماضي، وهو ما اعتبرته السلطة الفلسطينية مخالفة لاتفاق «الشاطئ» الذي بموجبه توصلت فتح وحماس إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله.

ومن جهتها أعلنت الحكومة الفلسطينية بعد ظهر أمس استعدادها للتوجه إلى قطاع غزة وتحمل المسؤوليات كافة، بعد موافقة حركة حماس على حلّ حكومتها التي شكلتها تحت مسمى «اللجنة الإدارية»، ودعوتها للحكومة للمجيء لممارسة مهامها.

ولكن الحكومة طالبت بـ«توضيحات» لطبيعة قرار حماس. وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة يوسف المحمود: إن قرار حماس «خطوة في الاتجاه الصحيح».

وأضاف: إن حكومة الوفاق الوطني التي يترأسها رامي الحمد الله على «استعداد للتوجه إلى قطاع غزة وتحمل المسؤوليات كافة». لكنه أشار إلى «ضرورة أن تكون هناك توضيحات لطبيعة قرار حركة حماس حل اللجنة الإدارية وتسلم الحكومة الوزارات والمعابر كافة وعودة الموظفين القدامى لأماكن عملهم» مؤكداً التزام الحكومة التام باتفاق القاهرة.

ومن جانبه في تعليق على القرارات قال محمود العالول نائب رئيس حركة فتح: إن ما يجري تداوله من أخبار بشأن قيام حماس بحل ما تسمى اللجنة الإدارية في قطاع غزة إيجابي ومبشر.

ودعا العالول إلى عدم التسرع في التعاطي مع هذه الأخبار قبل التأكد من صحتها، مشيراً إلى أنه سيتم التواصل مع وفد حركة فتح في القاهرة لمعرفة التفاصيل، معرباً عن أمله في أن تكون هذه الأخبار دقيقة وصحيحة.

وأضاف العالول: إن الخطوة الأولى لاستعادة الوحدة الوطنية هي حل ما تسمى اللجنة الإدارية، وتسليم الأمور في قطاع غزة لحكومة الوفاق الوطني، ليتم بعد ذلك حل القضايا العالقة الأخرى، والتي جرى سابقاً وضع حلول لها كملف الموظفين والمعبر والمصالحة المجتمعية.

إلى ذلك رحب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف أمس ببيان حماس، مثنياً على الدور المصري.

وأكد ملادينوف في بيان أنه «يجب على جميع الأطراف اغتنام هذه الفرصة لاستعادة الوحدة وفتح صفحة جديدة للشعب الفلسطيني».

وأعرب عن استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود المبذولة، موضحاً أنه «لمن الأهمية البالغة أن يتم معالجة الوضع الإنساني الخطر في غزة، وبالأخص أزمة الكهرباء، كأولوية».

وشهد قطاع غزة المحاصر ثلاث حروب مدمرة بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٤ بين الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية منذ سيطرة حماس على القطاع العام ٢٠٠٧.

وكانت السلطة الفلسطينية اتخذت سلسلة قرارات للضغط على حركة حماس، بينها وقف التحويلات المالية إلى القطاع وخفض رواتب موظفي السلطة هناك، والتوقف عن دفع فاتورة الكهرباء التي تزود بها إسرائيل القطاع.

وكانت حماس أعلنت عن تشكيل لجنتها الإدارية في آذار الماضي، وهو ما اعتبرته السلطة «مخالفة» لاتفاق «الشاطئ» في ٢٠١٤ الذي بموجبه توصلت فتح وحماس لتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة الحمد الله.

لكن بعد أشهر على هذا الاتفاق لم تتمكن حكومة الحمد الله من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة، واتهمت السلطة حماس بتعطيل عمل حكومة الوفاق.

(روسيا اليوم- أ ف ب)

جدارية في غزة ضد قرار الانقسام الذي قررت حماس أمس إنهاءه (أ ف ب)

الكويت تخفض التمثيل الدبلوماسي مع كوريا الديمقراطية

منحت الكويت سفير كوريا الديمقراطية لديها مهلة شهر لمغادرة البلاد بعدما قررت خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى قائم بالأعمال، ووقف السماح بدخول عمال كوريين شماليين، بحسب ما أفاد أمس دبلوماسي كويتي رفيع المستوى.

وأوضح الدبلوماسي أن التمثيل الدبلوماسي لكوريا الديمقراطية في الكويت «سيقتصر على رئيس البعثة الدبلوماسية بدرجة قائم بالأعمال إلى جانب ثلاثة دبلوماسيين».

وذكر الدبلوماسي أن الكويت ستوقف منح تأشيرات الدخول لرعايا كوريا الشمالية، والتعاملات التجارية بين الجانبين، ورحلات الطيران نحو بيونغ يانغ، وذلك «تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الخاصة بمقاطعة كوريا الشمالية».

ا ف ب